

دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية: دراسة ميدانية

أ. د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

أ. رنا أحمد سبت

استاذة المحاسبة

باحثة ماجستير

جامعة الملك عبد العزيز | جدة | المملكة العربية السعودية

The Role of Corporate Governance in Enhancing Saudi Banks' Voluntary Disclosure:
A Field Study

Dr. Najla Ibrahim Abdul Rahman

A. Rana Ahmed Sait

Professor of Accounting

M.A. Researcher

King Abdulaziz University | Jeddah | Saudi Arabia

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الاستقرائي بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وتتكون المتغيرات المستقلة: من آليات الحوكمة والمتمثلة في مجلس الإدارة، استقلالية لجنة المراجعة، كفاءة المراجعة الداخلية وأداء المراجعة الخارجية، والمتغير التابع يتمثل في الإفصاح الاختياري والمكون من معلومات عامة عن الشركة مالية وغير مالية. ولقد تم توزيع (170) استبانة على عينية عشوائية من موظفي البنوك، وأسترد منها (159) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (149) استبانة، وذلك بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، حيث تساهم آليات الحوكمة كأداة تستخدمها البنوك لإحكام عملية الرقابة على تصرفات وأداء الإدارة بشكل يضمن حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة في زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الاختياري وتحسين مستواه. وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التوازن لأصحاب المصالح، من خلال بناء نظام حوكمة يعتمد على مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية، حيث أن وجود هيكل فعال من العلاقات التكاملية بين الآليات المحاسبية للحوكمة بعضها البعض سيؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري عن المعلومات.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح، الإفصاح الاختياري، البنوك السعودية.

Abstract

This study aimed to identify the role of corporate governance in improving voluntary disclosure for Saudi banks, to achieve the objectives of the study, the inductive method was used in addition to the descriptive analytical method, The independent variables consist of: the governance mechanisms represented by the board of directors, the independence of the audit committee, the efficiency of the internal audit and the performance of the external audit, and the dependent variable is voluntary disclosure, which consists of general information about the company, financial and non-financial. It has been distributed (170) questionnaires on a random sample of bank employees, from which (159) questionnaires were retrieved from them, and the number of valid questionnaires for analysis was (149), based on the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) program. The study concluded that there is a statistically significant relationship between corporate governance and improving voluntary disclosure for Saudi banks, whereas governance mechanisms contribute as a tool used by banks to tighten the process of controlling the behavior and performance of management in a way that ensures the protection of the rights of shareholders and other stakeholders contributes to increasing interest in voluntary accounting disclosure and improving its level. Accordingly, the study recommends that it is necessary to achieve balance for stakeholders, by building a governance system that depends on a good level of disclosure and sufficient information, as the existence of an effective structure of complementary relationships between the accounting mechanisms of governance each other will lead the improvement of voluntary disclosure of information.

Keywords: governance, disclosure, voluntary disclosure, Saudi banks.

المقدمة

أصبحت أساليب الحوكمة شائعة الاستخدام في جميع الشركات وخاصة شركات المساهمة كونها شركات يمكن أن يستثمر بها من قبل المستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى وأنها تبني نفسها على الثقة التي تعتبر من أهم قواعد الحوكمة، كما تهدف حوكمة الشركات إلى الحفاظ على النظام المالي وضمان استقراره والحفاظ على رؤوس الأموال والممتلكات وعدم تعرضها للأزمات والانهيال والوقاية من التعثر والإفلاس (نجا، 2019؛ 234). إلا أن هناك الكثير من المعلومات التي تهم المستخدمين غير متاحة وفقاً لما جاء بتلك القوانين والمعايير حيث تمثل المعلومات الواردة بها الحد الأدنى الواجب الإفصاح عنه ما يجعل هذه الشركات تلجأ إلى الإفصاح عن تلك المعلومات التي يطلبها المستخدمون وبصورة اختيارية لما لهذه المعلومات من أهمية للمتعاملين في الأسواق المالية وهو ما يطلق عليه بالإفصاح الاختياري والذي يعتبر مكماً للإفصاح الإلزامي (الشنطي، 2019؛ 75). فيُعد الإفصاح الاختياري أحد الوسائل التي تضمن حماية حقوق حملة الأسهم، فهو يسمح ببناء وتعزيز الثقة لدى مجتمع المستثمرين، مما له من تأثير إيجابي على أداء الشركة ككل (عوده، 2017؛ 1). ولقد قامت هيئة سوق المال السعودية بتحديث وتطوير آليات حوكمة الشركات وقواعد تطبيقها في المملكة بإصدار لائحة جديدة للحوكمة في (2017م)، لتحل محل اللائحة القديمة الصادرة عام (2006م) حيث كانت مفاهيم الحوكمة ومبادئها في ذلك الحين أمراً حديثاً، ومن المتوقع أن يؤدي جدية ومتابعة تطبيقها تحولاً أساسياً في إدارة الشركات المساهمة وفي مستويات الإفصاح والشفافية (أحمد، 2020؛ 4)، لذا تسعى الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

1/1 خطة الدراسة

1/1/1 مشكلة الدراسة

في ظل تزايد الحاجة إلى معلومات أكثر ملائمة ومصادقية من قبل الشركات، وقصور الإفصاح المحاسبي التقليدي عن مقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستخدمين من هذه

المعلومات، أصبحت هذه الشركات تحت ضغوط كبيرة لسد القصور في التقارير والقوائم المالية الناتجة من الإفصاح المحاسبي غير الكافي، فظهر ما يسمى بالإفصاح الاختياري لزيادة كمية الإفصاح في المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية (يونس، 2019: 217)، ونجد أن معايير الإفصاح في التقارير المالية بالبنوك التجارية تكتسب أهمية خاصة، رغم خضوع البنوك في العادة للإشراف والرقابة وتزويد السلطات التنظيمية بالمعلومات، غير أن هذه المعلومات في الغالب تكون سرية أو حساسة، وليست متاحة لجميع المستخدمين، وبالتالي ينبغي أن يكون الإفصاح شاملاً بحيث يسمح بالوفاء باحتياجات المستخدمين في حدود المعقول (Marina, 2018: 198).

وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل البحثي التالي: ما هو دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية؟

2/1/1 أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تقليل المخاطر وبناء الثقة مع المساهمين وحماية استثماراتهم من التعرض للخسارة، كما اشارت دراسة عبد الله (2016: 326) إلى أن الإفصاحات الاختيارية والتي لا تتطلبها المعايير المحاسبية والقوانين المنظمة تساهم في تخفيض فجوة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين وبالتالي فإن الشركات التي تتبنى الإفصاح الاختياري تسعى لتحقيق الميزة التنافسية في ظل بيئة اقتصادية شديدة التنافس من أجل نجاحها واستمرارها وهيبتها في الأسواق المالية. كما تركز أهمية الدراسة الحالية باعتباره موضوع حديث في البيئة السعودية من خلال إجرائه على أهم القطاعات الاقتصادية وهو قطاع البنوك السعودية، حيث يمثل القطاع البنكي إحدى الدعائم الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وتعد فعاليته أداة لتحقيق النمو المستديم، وإن قدرة الاقتصاد في التصدي للآزمات غير المتوقعة ترتبط بإصلاح هذا القطاع، لذا تأمل الباحثان من خلال هذه الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية.

3/1/1 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

4/1/1 فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية :

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

2/1 الدراسات السابقة

هدفت دراسة Ho & Taylor (2013) إلى الكشف عن تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري لأنواع مختلفة من المعلومات في التقارير السنوية للشركات المالية المدرجة. ولتحقيق هدف الدراسة، فقد استخدم الباحثان نموذج الانحدار الخطي البسيط لفحص العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري بالاعتماد على خمس تصنيفات للمعلومات وبين حوكمة الشركات، وقد شملت عينة الدراسة (100) شركة مالية خلال ثلاث فترات زمنية مختلفة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهي (2006، 2001، 1996). وقد توصلت الدراسة إلى أن قوة هيكل حوكمة الشركات له تأثير

واضح على معلومات الإفصاح الاختياري فيما يتعلق بكل من (الاتجاهات الاستراتيجية للشركة، والمدرء والإدارة العليا، والأسواق المالية والرأسمالية، والتطلعات المستقبلية، والمسئولية الاجتماعية) للشركة خلال الفترة من (2001 - 2006م). وقد وجدت الدراسة بأن متوسط الإفصاح الاختياري للمعلومات الاستراتيجية في جميع الشركات

موضع عينة الدراسة هو الأعلى، ويتبعه الإفصاح عن المدراء والإدارة العليا، بينما كان المتوسط الحسابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة هو الأدنى. هذا، وقد أكدت نتائج الدراسة جميع التوقعات والتنبؤات بوجود علاقة بين قوة هيكل الحوكمة وبين الإفصاح لتصنيفات المعلومات. ويبرر الباحث ذلك بسبب تعزيز استراتيجيات الحوكمة التي تم تبنيها خلال صحوه عام (1997 م) الناجمة عن أزمة النمو الآسيوية، وبسبب فضائح الشركات الماليزية المتفشية، مما أدى ذلك إلى جعل الشركات الماليزية أكثر تحملاً للمسؤولية أثناء العمليات والأنشطة فيما يخص الإفصاح في تقاريرها السنوية. وقد أوصت باستثمار نتائج تلك الدراسة وتوسيع الأدوات المستخدمة في الكشف عن الإفصاح الاختياري وممارساته. وركزت دراسة أندية (2016) في قياس كمية ونوعية الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في سوق المال الليبي للسنة المالية (2009 م) والبالغ عددها (10) شركات، مستخدمة تحليل المحتوى كأداة لقياس كمية الإفصاحات ومتبعة أسلوب المتغير الثنائي غير المرجح بحيث يُعطي واحد في حالة وجود المتطلب وصفرًا في حالة عدم وجوده، واعتمدت الدراسة على الجمع بين المنهجين الاستقرائي والإيجابي، من خلال استقراء البحوث حول الإفصاح الاختياري واستخدام المنهج الإيجابي في تحليل كمية ونوعية المعلومات المفضحة عنها بالتقارير المالية، وقد أشارت النتائج لانخفاض مستوى الإفصاح الاختياري حيث بلغ المتوسط العام (15.5%)، كما تبين النتائج وجود تباين في درجة الإفصاح بين الشركات المدرجة وأن إفصاح الشركات محل الدراسة عن معلومات عامة واستراتيجية أكثر من إفصاحها عن المعلومات المالية، كما تشير الدراسة في توصياتها إلى جملة من المقترحات التي من المرجح أن تسهم في تطوير الإفصاح المحاسبي في ليبيا، وتقترح أيضاً بعض الأفكار لورقات بحثية مستقبلية. وتمثلت دراسة حسن (2017) في استكشاف الدور الذي يمكن أن يلعبه الإفصاح الاختياري في تحسين بيئة الإفصاح المحاسبي من خلال اختبار تأثيره على ممارسات إدارة الربح ومشكلة عدم تماثل المعلومات وارتباطه بمدى تعقد القوائم المالية، بالإضافة إلى اختبار ما إذا كان امتداد عمل المراجع يوفر نوع من التأكيد حول الإفصاح الاختياري يمكن أن يحد من مشكلة فجوة

التوقعات في المراجعة. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الدراسة التطبيقية باستخدام البيانات الأرشيفية لعينة من الشركات السعودية والدراسة الميدانية باستخدام قائمة الاستقصاء على عينة مكونة من ثلاث فئات هي المحللين الماليين والمستثمرين (يمثلهم قطاع الائتمان في البنوك) والمراجعين. وقد تم تحديد حجم العينة بناءً على الاستجابة لتعبئة قوائم الاستقصاء، حيث بلغ حجم العينة النهائي: المحللين الماليين (46)، المستثمرين (53)، المراجعين (56). وقد جاءت نتائج الدراسة لتوريد الدور الايجابي للإفصاح الاختياري حيث يرتبط بممارسات أقل لإدارة الربح وتخفيف مشاكل عدم تماثل المعلومات، كما أن توفير التأكيد حول ذلك الإفصاح يحد من فجوة توقعات المراجعة، بالإضافة إلى أن النتائج أظهرت وجود علاقة ايجابية بين الإفصاح الاختياري ومدى تعقد القوائم المالية وهو ما يشير إلى أن الإدارة تستخدم الإفصاح للتخفيف من مشاكل المعلومات المرتبطة بتعقد القوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بالنسبة لمكاتب المراجعة، أن تهتم بزيادة مهارات وقدرات المراجعين وتنوع الخبرات المتوفرة بكل شركة وذلك حتى تستطيع توفير خدمة التأكيد لمعلومات الإفصاح الاختياري. كما تناولت دراسة يونس (2019) اختبار أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية خلال الفترة (2016-2012م)، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع البنوك التجارية السعودية وعددها (23) بنكاً، وقد تم اختيار عينة الدراسة المكونة من (12) بنك، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثيرات دلالة إحصائية بين الإفصاح الاختياري على مقاييس جودة الأرباح ومن ثم على جودة التقارير المالية. وأوصت الدراسة بضرورة إجراء ندوات لأعضاء مجلس إدارة الشركات المدرجة بالبورصة بهدف نشر ثقافة الإفصاح الاختياري وتعريفهم بأهميته، وأثره في تعزيز جودة التقارير المالية، وتطوير المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح، وتحويل معلومات الإفصاح الاختياري ليصبح إلزامياً وفقاً لاحتياجات متخذي القرارات الاستثمارية ومواكبة التطورات الاقتصادية. وهدفت دراسة القصيري (2019) إلى التعرف على أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية

الأردنية خلال الفترة (2017-2013م)، وتتكون عينة الدراسة من جميع البنوك الأردنية المدرجة في بورصة عمان حيث تم استثناء البنوك الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة عملها وتقريرها المالي وعناصره، حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد للوصول إلى النتائج التي كان من أهمها: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، كما يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من (5%) على الإفصاح في البنوك الأردنية، ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس المستقلين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية، وأخيراً يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لازدواجية الرئيس التنفيذي على الإفصاح الاختياري في البنوك الأردنية في بورصة عمان (سوق الأوراق المالية). وأوصت الدراسة على ضرورة اهتمام البنوك الأردنية في سوق عمان المالي بزيادة الإفصاح عن البيانات المتعلقة بالعاملين كنظام التقاعد وفئات الرواتب. وهدفت دراسة Saha and Kabra (2020) إلى معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الحوكمة والإفصاح الاختياري خلال الفترة من (1998 حتى 2018م) بهدف معرفة طبيعة العلاقة بين متغيرات الحوكمة والإفصاح الاختياري في الهند، وما إذا كانت تكميلية أو استبدالية، وتشير نتائج التحليل إلى أن العلاقة بين سمات الحوكمة والإفصاح الاختياري تكون تكميلية في الدول التابعة للنظام الأنجلو ساكسوني، بينما في الدول ذات الأسواق الناشئة تكون العلاقة بديلة بالنسبة لمتغير استقلال مجلس الإدارة، وتكميلية بالنسبة لمتغيرات المجلس واستقلال لجنة المراجعة، وتكون العلاقة مختلطة (تكميلية واستبدالية) بالنسبة لمتغيرات هيكل الملكية وزدواجية الدور، كما تم التوصل إلى أن متغيري الإفصاح واستقلال المجلس هما أكثر المتغيرات دراسة، بينما يُعد متغيري استقلال لجنة المراجعة والإفصاح عن الحوكمة هما الأقل في الدراسة على الرغم من أهميتهما النظرية والعملية .

مما سبق يمكننا القول بأن الدراسات السابقة تشابهت مع دراسة الباحثان من حيث تناولها لبعض الجوانب، بينما اختلفت الدراسة الحالية عنهما في الهدف والبيئة المستهدفة وهو ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، لذا تأمل الباحثان أن تساهم الدراسة الحالية في إثراء الأدبيات المحاسبية في مجال الدراسة.

1/2 إطار النظري للدراسة

1/2 حوكمة الشركات

1/1/2 مفهوم حوكمة الشركات

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوكمة الشركات بأنها: "أحد عناصر تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي وتعزيز ثقة المستثمر، وتتضمن العديد من العلاقات بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، وأصحاب المصالح الأخرى، حيث تضع الهيكل الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة، وكيفية تحقيقها، والرقابة على الأداء" (جودة، 2008؛ 16). وعرفها البنك الدولي بأنها: حالة يتم بها إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية (عيسى وابراهيم، 2016؛ 384). أيضاً قدمت هيئة سوق المال السعودي في اللائحة الجديدة تعريفاً واضحاً لحوكمة الشركات حيث عرفتها بأنها: "أسس لقيادة الشركة وتوجيهها وتتضمن وسائل تنظيم العلاقات المختلفة بين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بقواعد وإجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات وتميزها بالشفافية والمصادقية بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيق العدالة والتنافسية والشفافية في المالية وبيئة الأعمال" (لائحة حوكمة الشركات، 2017؛ 8). كما عُرِفَتْ بأنها: القواعد والممارسات والعمليات التي يتم عن طريقها توجيه الشركة والتحكم فيها، وتتضمن بشكل أساسي مراعاة مصالح العديد من أصحاب المصلحة في الشركة، مثل المساهمين والمدراء التنفيذيين في الإدارة العليا والعملاء والموردين والممولين والحكومة والمجتمع (Chen, 2021:1).

وترى الباحثتان أن حوكمة الشركات تُعد من أهم أدوات الرقابة وأحد أهم دعائمها لتحقيق المساءلة والشفافية والنزاهة، وتحسين الأداء المالي، وإضفاء المزيد من الثقة لدى الأطراف المعنية عن مدى التزام الشركات بالقوانين واللوائح والتشريعات.

2/1/2 خصائص حوكمة الشركات

تتصف حوكمة الشركات بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- الانضباط: وهو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- الشفافية: وهو تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب أن تركز على المصادقية والوضوح والإفصاح (السحر، 2015، 25).
- الاستقلالية: والتي تتحقق من خلال: وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الإدارة العليا، ومجلس إدارة إشرافي مستقل عن مجلس الإدارة التنفيذي، ولجنة مراجعة يرأسها عضو مجلس إدارة مستقل.
- المساءلة: يتيح نظام الحوكمة مساءلة الشركة أمام جميع المساهمين، وتقديم إرشادات لمجلس إدارة الشركة في كيفية وضع استراتيجية الشركة ومراقبة الإدارة (صديقي، 2019:7).
- المسؤولية: وهي مسؤولية الإدارة عن سلوكها أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المنشأة، ووضع وسائل معاقبة لها.
- العدالة: يجب أن تكون الشركة عادلة ومتوازنة وذلك من خلال احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المنشأة.
- المسؤولية الاجتماعية: أن تكون الشركة مسؤولة أخلاقياً، فيما يتعلق بقضايا البيئة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية (أبو شعبان، 2012: 3).

3/1/2 حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

اهتمت الجمعية السعودية للمحاسبة بموضوع حوكمة الشركات، وذلك لحاجة الشركات المساهمة السعودية والسوق المالي لها، لذا نجد أن المملكة العربية السعودية لحقت بموجة التطورات والتغيرات المتلاحقة وتنظيم السوق المالي ومتابعة تطوره والعمل

على تحقيق أهدافه الاستراتيجية عن طريق زيادة الثقة وزيادة مستوى الحوكمة في السوق، حيث قامت هيئة السوق المالي السعودي بتحديث وتطوير آليات حوكمة الشركات وقواعد تطبيقها في المملكة فأصدرت لائحة جديدة للحوكمة في عام (2017م) مكونة من (98) مادة تم توزيعها على (12) باب وإنشاء نموذج لجدول مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والتي حلت محل اللائحة القديمة الصادرة عام (2006م)، فجاءت اللائحة الجديدة كإضافة هامة جداً على الاقتصاد السعودي (أحمد، 2020؛ 4). وقد ركزت هذه اللائحة على مبدأ الافصاح والشفافية ومسؤوليات وواجبات المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة بشكل أكثر وضوحاً، ومن أهم أهداف هذه اللائحة جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة العربية السعودية وتحسين الرقابة التنظيمية على جميع الشركات المدرجة وبالتالي تحسين معاييرها، على غرار البورصات العالمية الأخرى (Ali, 2020: 185). وتشترك العديد من الجهات للإشراف والرقابة على تطبيق حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية وهي مجلس الشورى باعتباره مجلس تشريعي ورقابي، ووزارة التجارة والاستثمار باعتبارها الجهة المسؤولة عن مراقبة الحوكمة في السعودية من خلال وضع السياسات التجارية وإصدار الأنظمة واللوائح التجارية والتراخيص اللازمة للغرف التجارية، ومراقبة جميع الشركات العاملة في الدولة، وكذلك هيئة السوق المالية التي تقع عليها مسؤولية وضع اللوائح والقواعد اللازمة لتطوير سوق المال (الجنيد وعوض، 2017؛ 56).

كما أن هناك عدة أطراف تهتم بموضوعات حوكمة الشركات وتنظيم عملها؛ لأنهم من خلال هذا التنظيم تتحقق مصالحهم وتعود عليهم بالنفع وحفظ الحقوق كمصلحة الزكاة والدخل، بالإضافة للمجتمع الذي يتأثر بعمل الشركات وتكون لهم علاقات ومصالح تربطهم بالشركة كالملاك، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفون والعاملون من داخل الشركة والمقرضون والموردون (عبد الرحمن، 2013؛ 241). ولقد استمر سعي المملكة العربية السعودية في زيادة الوعي بمفهوم الحوكمة وتعزيز ممارسات تطبيقها بأفضل الوسائل، حيث جاء في مبادرة الهيئة العامة للاستثمار في المملكة

العربية السعودية بالتعاون مع جامعة الفيصل لتنفيذ مشروع مؤشر حوكمة الشركات والذي تم عن طريقه تحديد حجر الأساس لتأسيس مركز متخصص بحوكمة الشركات بإدارة الجامعة، حيث يجري المركز دراسات بحثية سنوية لتحديد مؤشر يبين مدى التزام الشركات بتطبيق الحوكمة بأفضل الوسائل. وتوصلت نتائج الدراسة السنوية أن الأداء العام للشركات المدرجة في السوق المالي السعودي يعتبر جيد غير أن النتائج التفصيلية توصلت إلى أن الشركات غالباً ما يكون أداؤها جيد في ممارسات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة وحقوق المساهمين، في حين يلاحظ القصور في جودة الممارسات المتعلقة بالإفصاح العام والشفافية وكذلك المتعلقة بحقوق أصحاب المصلحة العامة (مركز حوكمة الشركات، 2018؛ 1).

وترى الباحثتان من الضروري قيام المملكة العربية السعودية، بتفعيل خطوات الحوكمة بناءً على رؤيتها وبهدف خلق بيئة تنافسية مستقرة، كما تُعد اللائحة الجديدة في المملكة العربية السعودية إضافة مهمة جداً للاقتصاد السعودي تجعل من مساره يتجه إلى مجالات مختلفة، وأن تطبيقها بجدية والقيام بالرقابة عليه سيمثل تحولاً أساسياً في إدارة الشركات المساهمة وفي مستويات الإفصاح والشفافية.

2/2 الإفصاح الاختياري

1/2/2 ظهور الإفصاح الاختياري

بدأ الإفصاح الاختياري طوعية من قبل الوحدات الاقتصادية المساهمة كجزء من الفكر المحاسبي المعاصر واستمر بالسيطرة على طبيعة المعلومات حتى وقع الانهيار في بورصة نيويورك سنة (1949م)، فأصبح الإفصاح بعدها ملزماً بموجب قوانين وتعليمات مثل قوانين الشركات والأوراق المالية والتشريعات والمعايير المالية، وانتهت بذلك مرحلة كونه بمجمله اختياريًا، ولقد تم تشكيل هيئة الأوراق المالية كبداية جديدة لمرحلة الإفصاح المالي الإلزامي. ونتيجة لظهور العولة والتطورات الاقتصادية في السنوات الأخيرة زاد الإفصاح الإلزامي وظهرت مطالبات في زيادة الاهتمام فيه ليصبح كافياً لإشباع حاجات المستثمرين من المعلومات وبالتالي زيادة الطلب من قبل أصحاب المصالح على المعلومات غير

المالية الاختيارية، وعن البيئة الاجتماعية والموارد البشرية (Tian and Chen, 2009: 55).

وفي عام (1974م) برزت ميزتين رئيسيتين في ميزانيات المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية تتمثلان في التوسع في نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت الإدارات تحظر نشرها، والميزة الأخرى تتمثل في التركيز على حماية مصالح الفئات المختلفة كالمساهمين والمستثمرين والمقرضين (أحمد، 2016، 53).

وفي عام (1997م) ظهرت أهمية الإفصاح الاختياري بعد الأزمة التي تعرضت لها قارة آسيا، والتي أوضحت أن من أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمة هي عدم الشفافية في الإفصاح عن معلومات تلك الشركات، كما زادت أهميته بعد أزمات الكساد العالمي في القرن الماضي، وتلاعب كثير من الشركات بالأرقام القياسية وإظهار القوائم المالية بغير صورتها الحقيقية (بريك، 2020، 11).

ووضع مجلس معايير المحاسبة الدولية في تقريره المنشور في (2000/1/29م) مفهوم الإفصاح الاختياري بشكل غير محدد تماماً من خلال ذكر أن الوحدات الاقتصادية تستطيع الإفصاح بشكل اختياري عن المزيد من المعلومات المتاحة بحسب أهميتها لمستخدمي التقارير المالية بالإفصاح عن عوامل تحقيق النجاح المالي للوحدة الاقتصادية، والأهداف والاستراتيجيات الماضية والمستقبلية، وتحديد المقاييس التي تقيم تنفيذ الخطط (عابد، 2018، 19).

وفي عام (2001م) أصدر المجلس تقريراً يوضح به وبشكل محدد تعريف الإفصاح الاختياري وصنفه في ست مجموعات وهي: بيانات عن المشروع، تحليلات الإدارة لبيانات المشروع، المعلومات المستقبلية، معلومات عن الإدارة وحملة الأسهم، خلفية الشركة، معلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يعترف بها في القوائم المالية. ويُعد اهتمام المجلس بالإفصاح الاختياري متماشياً مع المتطلبات الحديثة وذلك عن طريق الزيادة في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية لمواكبة التغيرات المرتبطة بتزايد الطلب على المعلومات، ففي ظل العولمة وتطور السوق محلياً وعالمياً وتطور تكنولوجيا المعلومات أصبح الإفصاح الإلزامي

غير كاف لسد الاحتياجات المتزايدة من المعلومات التي يطلبها أصحاب المصالح لاتخاذ القرارات (عفيفي، 2008: 442).

ولقد نال الإفصاح الاختياري اهتمام البحث الأكاديمي المحاسبي في الآونة الأخيرة، خاصة في الدول المتقدمة بعد انهيار الشركات الكبرى بداية من عام (2001م) بشركة أنرون ومروراً بالأزمة المالية العالمية عام (2008م)، كما أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام (2008م) إلى أن القصور في التقارير المالية وعدم قدرتها في تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية وغير المالية عن الشركات كانت أحد الأسباب الرئيسية لحدوث الأزمة المالية الحديثة، مما أدى إلى دراسة أبعاد وانعكاسات مستوى الإفصاح الاختياري على جودة التقارير (الباز، 2017: 582).

وعليه فإن الباحثان ترى أن مبدأ الإفصاح مستمر في التطور والتقدم فأصبح جزء منه إلزامي، في حين تتبع الشركات أيضاً مبدأ الإفصاح الاختياري والذي يلبي احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات المالية عن الشركة.

2/2/2 مفهوم الإفصاح الاختياري

تعددت تعريفات الإفصاح المحاسبي الاختياري، إلا أن معظم الدراسات أجمعت على أنه: الكشف عن أي معلومات تتجاوز الإفصاح الإلزامي، بهدف تزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تقابل احتياجاتهم وأهدافهم، فهو يمثل خيارات حرة من قبل إدارة الشركة لتوفير مثل هذه المعلومات (يونس، 2019: 230). كما عُرف بأنه: الإفصاحات الإضافية التي تقوم الإدارة بتقديمها من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي تكون زيادة عن المتطلبات الإلزامية وتناسب مستخدمي القوائم المالية (أصميدة وآخرون، 2013: 20).

وتم تعريفه بأنه: عبارة عن توضيح لكل المعلومات المهمة بما فيها الوضع المالي للمؤسسة أو ملكية النسبة العظمى من الأسهم، وتباين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمخاطر التي يمكن التنبؤ بها (سند ودرا، 2015: 800).

وتُعرف الباحثتان الإفصاح الاختياري بأنه عبارة عن قرارات الإدارة بتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات إضافية تزيد على المعلومات التي تقوم بالإفصاح عنها بشكل إجباري.

3/2/2 أهداف الإفصاح الاختياري

تعددت أهداف الإفصاح الاختياري وتنوعت فهي تمثل وسيلة للإفصاح عن المعلومات غير المالية التي تحتاجها تقارير الاستدامة والقوائم والتقارير المالية، فيهدف إلى التحقيق الفعال من وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، واقتراح مقاييس ملائمة لها وصالحة تختلف عن المقاييس المنشورة في القوائم المالية، والتحقق من توفير معلومات تساعد المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات متعلقة بما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية، وتوفير معلومات مهمة في التقارير الدورية، أو أي أمور محاسبية تحتاج إلى دراسة أعمق (علي وآخرون، 2018: 851).

وترى الباحثتان أن الهدف الرئيسي للإفصاح الاختياري يتمثل في كونها تلبي حاجة كافة الأطراف ذات العلاقة من المعلومات التي تحتاجها في اتخاذ قراراتها.

4/2/2 دوافع الشركات للقيام بالإفصاح الاختياري

تتعدد دوافع الشركات للقيام بالإفصاح الاختياري عن المعلومات في الفرضيات

التالية:

- فرضية المعاملات في سوق المال: فتنص على أن يكون هناك حافز للمؤسسة للإفصاح الاختياري وذلك لتخفيض عدم تماثل المعلومات، من أجل تخفيض تكاليف التمويل الخارجي عن طريق تخفيض خطر فقدان الإدارة لوظيفتها.
- فرضية السيطرة على قيادة المؤسسة: وذلك عندما يكون أداء المؤسسة ضعيفاً فيقوم المدراء باستخدام الإفصاح الاختياري لزيادة تقييم المؤسسة وتقديم سبب واضح لأدائها الضعيف، وهكذا تخفيض مخاطر الإدارة لوظيفتها.

- فرضية تكاليف الملكية: فتكون الإفصاحات الاختيارية مرتبطة بقيود وذلك إذا أدرك المدراء أن الإفصاح قد يكون ضاراً بالوضع التنافسي.
 - فرضية الدعاوي القضائية: وهي وجود الحافز لدى المدراء للكشف عن الأخبار السيئة للابتعاد عن الإجراءات القضائية الناتجة عن الإفصاح المتعلق بالتوقعات التي يمكن أن يثبت عدم صحتها لاحقاً (Healy Palepu, 2004:282).
 - فرضية تتعلق برغبة الإدارة في إظهار مهارات خاصة في مجال التنبؤ المستقبلي: وجود صورة إيجابية لدى المستثمرين حول قدرة الإدارة على التنبؤ بتغيرات البيئة الاقتصادية وذلك عن طريق التنبؤات المستقبلية وينعكس ذلك عادة على قيمة سوقية أعلى للمؤسسة.
 - فرضية تعويضات الأسهم: إذا كانت التعويضات التي ينالها المدراء على شكل أسهم، فإن هذا التعويض يمثل حافزاً للمدراء لتقديم مستوى معين من الإفصاح الاختياري وذلك لزيادة السيولة إليهم في البورصة وتحقيق بعض المتطلبات القانونية (الشلاحي، 2012؛ 19).
- من خلال ذلك ترى الباحثتان أن أحد أهم أسباب دوافع الشركات للجوء للإفصاح الاختياري هي تخفيض عدم التأكد لدى المستثمرين والمتعاملين في السوق المالي فيما يتعلق بأداء الشركة، فالإفصاح غير الملزم يمكن أن يحفز المدراء لتأمين الإفصاح الاختياري الذي من شأنه تخفيض تكاليف المقاضاة وعدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية في الشركة والرغبة في تحسين كفاءة أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي، وزيادة مصداقية الإدارة وبالتالي زيادة التداول وتقليل التقلبات، وزيادة عدد المستثمرين على المدى الطويل.
- 5/2/2 انتقادات الإفصاح الاختياري
- يواجه الإفصاح الاختياري العديد من الانتقادات ويؤخذ عليه العديد من المحددات المستقلة الخارجية والداخلية وعليه يتم تقسيم محددات الإفصاح الاختياري إلى قسمين رئيسيين:

- المحددات الخارجية للإفصاح الاختياري: وهي المرتبطة بتلبية احتياجات المساهمين وأسواق المال من المعلومات، وهذه المحددات هي:
 - درجة تعقد أعمال الشركة، فالشركات التي تتميز بدرجة عالية من التعقد تحتاج إلى جهود أكبر من أجل تحليل أعمالها وتحديد قيمتها بدقة والتي لا يوفرها الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المعدة طبقاً للسياسات المحاسبية التقليدية.
 - درجة عدم الاستقرار في سعر سهم الشركة، فالارتفاع والانخفاض في سعر السهم يكون سببه تعرض سهم الشركة للمخاطر ومنها المخاطر غير المنتظمة (كإضراب العمال وسوء إدارة الشركة ووجود مستوى عالي من الديون)، ومخاطر منتظمة تؤثر على السوق ككل (كالتضخم وأسعار الفائدة والسياسات المالية والنقدية)، وبالتالي فإن الأمر يتطلب مزيداً من الإفصاح ليكون مستخدمي التقارير المالية على بينة بأوضاع هذه الشركات.
- أما المحددات الداخلية للإفصاح الاختياري فهي كالتالي:
 - درجة اهتمام الشركة بإدارة العلاقات مع أصحاب المصالح، فمن أهم احتياجات أصحاب المصالح الإفصاح الكاف عن المعلومات المتعلقة بكل من أداء الشركة المالي وغير المالي والبيئي والاجتماعي وعمليات الشركة، وبالتالي ستسعى الشركة جاهدة لتلبية احتياجاتهم من المعلومات من خلال الإفصاح الاختياري ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الشركة تمارس إدارة جيدة للعلاقات مع أصحاب المصالح.
 - درجة اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري، وذلك يتحقق بوجود إدارة فعالة تهتم بعناصر رأس المال الفكري وبالتالي يكون هناك مزيد من الإفصاح الاختياري عن معلومات مفيدة لأصحاب المصالح (أبو شلوع، 2013، 43).
- كما أن هناك محددات أخرى وهي كالتالي:
 - التكاليف الخاصة: وهي تكاليف مباشرة وتشمل على تكاليف إعداد ونشر المعلومات المفصّل عنها، وتكاليف غير مباشرة وتشمل على التكاليف الناتجة عن الإفصاح عن المعلومات الخاصة بقرارات الشركة وأنشطتها وتكاليف المقاضاة، وتكاليف الوضع

التنافسي في حالة حصول المنافسين على بعض المعلومات التي قد تضر بالشركة ونشاطها وإساءة استخدامها من قبل المنافسين أو المديرين والإضرار بمصلحة الشركة (أصميدة وآخرون، 2013؛ 102).

- مصداقية الإفصاح الاختياري: وتلجأ الشركات إلى الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية، في التقارير السنوية؛ لإظهار المركز المالي لها وإعطاء انطباع جيد عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لها لدى المستثمرين مما قد تضطر للإفصاح عن معلومات غير صحيحة لإعاقة منافسيها وبالتالي تضليل المستثمرين والتأثير على مصداقية الإفصاح.

- درجة المنافسة: تقوم الشركات الكبيرة ذات الإمكانيات العالية بتمييز نفسها عن غيرها من الشركات ذات المستوى الأقل فتقوم بالإفصاح الاختياري دون أن تأخذ بالاعتبار التكاليف الخاصة المترتبة على الإفصاح، على اعتبار أنه مهما بلغت التكاليف الخاصة فإن المنافع المترتبة أكبر وتنفوق التكاليف (عبد الفتاح، 2009؛ 498).

وترى الباحثتان أن الشركات التي تتميز بدرجة من تعقد أعمال الشركة تحتاج إلى جهود أكبر من أجل تحليل أعمالها وتحديد قيمتها بدقة، وأن التذبذب في سعر السهم يكون سببه تعرض سهم الشركة للمخاطر فيتوقع من هذه الشركة الإفصاح اختياريًا عن مزيد من المعلومات التي تتعلق بهذا الأمر، كما أنه من المتوقع أن يزداد مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات التي تتمتع بإدارة جيدة للعلاقات مع أصحاب المصالح بالشركة، وتقديم مزيد من الإفصاح اختياريًا عن معلومات مفيدة تفي باحتياجاتهم من المعلومات، وهذا سوف يؤثر إيجابياً على مستوى الإفصاح الاختياري الذي تقدمه الشركات.

6/2/2 أمثلة عن المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها اختياريًا

• معلومات عن التنبؤات المستقبلية: مثل معلومات حول الفرص أو المخاطر الناجمة عن الاتجاهات الإيجابية أو السلبية لمؤشرات الأداء أو خطط الإدارة والذي يلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية خاصة فئة المستثمرين والتي تُعد من أهم

الفئات استخداماً لمثل هذه المعلومات، الأمر الذي يتطلب من الشركات ضرورة التركيز على توفير احتياجاتهم من المعلومات، وذلك للاعتماد عليها في تمويل مشروعاتها الاستثمارية وتوسعاتها المستقبلية.

- معلومات عن الأسهم وحزمة الأسهم وتتمثل في: استقرار سعر السهم، تأثير الضرائب على أرباح الأسهم، مقدار العرض والطلب على الأسهم، القيمة السوقية للسهم في نهاية العام، عدد المستثمرين وفقاً لطبيعتهم وفئاتهم، فالشركات التي تتنافس مع غيرها في ظل أسواق رأس المال العالمية تجد أنه من الأهمية أن يتم إجراء إفصاحات اختيارية لتخفيض مخاطر عدم التأكد المرتبطة بالمستقبل ومن ثم تحسين كفاءة الاستثمار، كما أن الإفصاح عن هذه المعلومات يعتبر مهم بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية (السيد، 2016: 387).
- المعلومات المتعلقة بالعاملين: مثل الرواتب والمخصصات والدورات التدريبية ونسبة العاملين من كل جنس وجنسية، ويفيد ذلك في تطوير كافة فئات العاملين والحصول على الكفاءات البشرية لاستمرار الشركة ونموها وتحقيق منافع اقتصادية مستقبلية (الشنطي، 2016: 62).
- معلومات عامة عن الوحدة الاقتصادية وتتمثل في: المعلومات التاريخية، رؤية ورسالة الشركة، وصف الهيكل التنظيمي، تأثير الوضع السياسي والاقتصادي على نتائج الأعمال، بيان بالعملاء والموردين، وهي تساهم في توفير معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة.
- معلومات عن مجلس الإدارة وتتمثل في: أسماء أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي واعمارهم، المؤهلات العلمية والخبرات العملية، والوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين، وهي تؤدي إلى رفع كفاءة أداء الشركات مما ينعكس على سمعتها وقيمتها وتعزيز ثقة المتعاملين معها (يونس، 2019: 231).

- معلومات عن الحوكمة وتتمثل في: وجود لجنة حوكمة والالتزام بها، أسماء أعضاء لجنة الحوكمة ومؤهلاتهم، مهام أعضاء اللجنة وعدد اجتماعاتهم وهي تساهم في تقييم أداء الشركات بصورة صحيحة لخدمة المستثمرين ومتخذي القرارات.
- معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية وغير المالية وتتمثل في: سياسة توزيع الأرباح ونسب الأرباح الموزعة، تصنيف المبيعات، معلومات مالية تاريخية، وهي تساهم في بيان أداء الوحدة الاقتصادية وخلق المنافع للمستثمرين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات السليمة.
- معلومات عن تكاليف البحث والتطوير وتتمثل في: البحث والتطوير لمواقع الأنشطة، عدد الخبراء والعاملين فيها، الميزانية المخصصة لها، مشاريع البحث والتطوير والنتائج المحققة منها، وهي تساعد في توفير معلومات واضحة لبيان أداء الوحدة الاقتصادية (عابد، 2018، 20).

وترى الباحثتان أن هناك العديد من المعلومات الهامة التي يمكن الإفصاح عنها اختياريًا والتي ترغب كافة الأطراف الخارجية في الاطلاع عليها لتساعدنهم في اتخاذ القرارات السليمة، كما أن الشركات التي تفصح اختياريًا تسعى لضخ مزيد من المعلومات تعبيراً عن وفائها بمسؤوليتها تجاه مستخدميها وجذباً للمتعاملين معها، فكلما زاد الإفصاح عن المعلومات غير المالية ترك ذلك انطباعاً إيجابياً عن كفاءة وفعالية أدائها.

3/2 دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري

1/3/2 دور جودة هيكل حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري

قامت منظمة التعاون والتنمية بوضع مبادئ لحوكمة الشركات خلال عام (1999م) والتي تم تعديلها في عام (2004م)، وهي تعتبر أن إطار الحوكمة يجب أن يتضمن الإفصاح الدقيق عن كافة الأمور المهمة المتصلة بالوحدات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمركزها المالي، والأداء المالي والتشغيلي والنقدي، والجوانب الأخرى المتصلة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، كما يجب أن تراعي التوقيت المناسب للقيام بالإفصاح عن ذلك (عودة، 2017، 60).

فيحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملئمة من أجل تحقيق التوازن لأصحاب المصالح وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخلية عن تصرفاتهم وقراراتهم، فوجود هيكل فعال من العلاقات التكاملية بين الآليات المحاسبية للحوكمة بعضها البعض سيؤدي إلى زيادة طبيعة ونطاق الإفصاح الاختياري عن المعلومات، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة الأمر الذي ينعكس بدوره الإيجابي على شفافية الأسواق المالية وزيادة التنمية الاقتصادية (أصميدة وآخرون، 2013: 35-36).

وترى الباحثتان أن جودة هيكل حوكمة الشركات تتمثل في تنظيم منهجية اتخاذ القرارات داخل الشركة، وتحفيز الشفافية والمصادقية في هذه القرارات، وذلك لحماية المساهمين وفصل السلطة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وإمكانية مراقبة أداء الشركة بشكل فعال من قبل المساهمين وأصحاب المصالح.

2/3/2 دور مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح الاختياري

يعتبر مجلس الإدارة أحد أهم آليات الحوكمة وهو المسؤول عن إعداد التقارير السنوية، ووفقاً لمتطلبات المادة رقم (16) من لائحة حوكمة الشركات السعودية يجب أن يتكون أغلبية مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وألا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو ثلاث أعضاء أيهما أكثر، وأنه لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي في الشركة - بما في ذلك منصب العضو المنتدب أو الرئيس التنفيذي أو المدير العام - وإن نص نظام الشركة الأساس على خلاف ذلك (لائحة حوكمة الشركات، 2017: 29). ويجب أن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة ألا يقل عن (3) ولا يزيد عن (11) عضو (لائحة حوكمة الشركات، 2017، 22)، ونجد أن المجالس الكبيرة بما تملكه من تنوع الخبرات تلعب دوراً محورياً في مراقبة المجلس عند اتخاذ قرارات طويلة المدى، وتكون أقل احتمالية للتحكم من قبل الإدارة، ويكون لها تأثير إيجابي ومعنوي على الإفصاح الاختياري من حيث مدى ونوع الإفصاح في التقارير السنوية والإفصاح عن المخاطر بشكل أكبر، والعكس فإن البعض يرى في المجالس الكبيرة أن لها تأثير سلبي فكلما

صغر المجلس كلما كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الأداء والإفصاح (أحمد، 2020: 21).

كما إن محتوى الإفصاح الاختياري يشير إلى أهمية المعلومات التي يجب على الإدارة الإفصاح عنها اختياريًا علاوة على متطلبات الإفصاح الاجباري، وهذا الأمر يرجع إلى قرار الإدارة بخصوص الإفصاح، وإن كان الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرحا مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الاستراتيجية والتي تشمل على المعلومات البيئية والاجتماعية، وكذلك البيانات المالية بالإضافة إلى عدد من البيانات المالية الإضافية والتي لا تشتملها القوائم المالية والتي تتعلق بالمستقبل أو تساعد على التنبؤ، وأيضاً البيانات غير المالية والتي تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة مثل الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة واسم الرئيس التنفيذي، والإفصاح عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من (5%)، مما يزيد من جودة الإفصاح الاختياري (سامي، 2009: 75).

وعلى ضوء ذلك ترى الباحثتان أن مجلس الإدارة يلعب دوراً أساسياً في تفعيل حوكمة الشركات من خلال التطبيق الجيد للحوكمة ذات النشاط والفعالية والذي يوفر العديد من العوامل المساعدة في الرقابة على الإدارة التنفيذية وعدم التحيز وزيادة الثقة بالتقارير المالية وحماية المستخدمين والحد من المشاكل الناتجة من تعارض المصالح وتقديم المزيد من المعلومات المستقبلية والاستراتيجية لأصحاب المصالح والحد من حالات الغش في القوائم المالية.

3/3/2 دور استقلالية لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح الاختياري

تُعد لجنة المراجعة أحد المكونات الأساسية والهامة في عملية الحوكمة خاصة فيما يتعلق بعملية الوقاية وكشف الاحتيال والأخطاء في الكشوفات المالية، وتقوم لجنة المراجعة بإضفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية من خلال خضوعها للمراجعة والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها والتي تعدها الشركات من خلال التقرير التي تقوم بإعدادها ويفرق بالقوائم المالية، كما تقوم بتقديم معلومات اختيارية إضافية تساعد في

ترشيد القرارات، وتحقيق الأهداف (الفضل، 2016: 108). وحسب أحكام اللائحة السعودية يجب أن يتولى رئاسة اللجنة أحد أعضاء المجلس المستقلين، كما أن استقلال لجنة المراجعة يُعد أحد مقاييس كفاءة اللجنة ومدى تأثيرها على الإفصاح الاختياري (Agyei-Mensah, 2019: 280) & (Al-Shammari and Al-Sultan, 2010: 262). أي أنه كلما تمتع أعضاء لجان المراجعة بدرجة عالية من الاستقلال والخبرة، كلما زاد نشاطهم وزادت فعالية قيامهم بعمليات الرقابة والاشراف على جميع مراحل إعداد التقارير المالية، مما يزيد من جودتها ويخفض من المخاطر المحيطة (عبد الفتاح، 2013: 41).

وترى الباحثتان أن لجنة المراجعة المستقلة تعتبر خط دفاع لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وتكمن أهميتها في دورها المرتبط بالإشراف على أنشطة الشركة والمراجعين الخارجيين، ومساعدة مجلس الإدارة في تقييم المخاطر، والتأكد من مدى التزام الشركة بالتشريعات والقوانين النافذة، وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك لتحقيق مستوى إفصاح اختياري إضافي، كما إنها بحاجة إلى وضوح العمل مع الإدارة وتوفير المعلومات اللازمة والإفصاح عنها وذلك لتحقيق مبادئ الحوكمة.

4/3/2 دور كفاءة المراجعة الداخلية في تحسين الإفصاح الاختياري

تعتبر المراجعة الداخلية آلية هامة للكشف عن مواطن الضعف والثغرات في النظام المحاسبي وذلك من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تعمل على الحد من الأخطاء والغش والذي يدعم الحصول على أدلة كافية ومقنعة، ولعل من أهم المبادئ المحاسبية التي تضي الثقة على المعلومات والتقارير المالية للمستخدمين أن يكون هناك إفصاح اختياري للمعلومات المحاسبية تساعد في اتخاذ القرارات السليمة (بشير، 2015: 54). فالعلاقة بين المراجعة الداخلية والإفصاح الاختياري هو أن دور المراجعة الداخلية دور رقابي ومهم بالنسبة لإدارة الشركة ويؤثر على جميع العمليات والمعلومات سواء كانت مالية أو غير مالية، فالعلاقة بينهما تتمثل في ضمان استمرارية الشركة من خلال دقة

المعلومات المقدمة والتي تفيد مستخدميها من اتخاذ القرارات السليمة (بخت، 2019: 119).

وعلى ضوء ذلك ترى الباحثتان أن كفاءة المراجعة الداخلية في الإفصاح الاختياري تكمن في ضبط جودة التقارير المالية للشركة وفحصها ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية وتدعيم الثقة فيها وزيادة مصداقيتها.

5/3/2 دور أداء المراجعة الخارجية في تحسين الإفصاح الاختياري

تعد المراجعة الخارجية مكوناً أساسياً ومهم في عملية الحوكمة خصوصاً فيما يتعلق بالوقاية وكشف الاحتيال والأخطاء في الكشوفات المالية، وتلعب دوراً هاماً في تحقيق المصداقية والنزاهة على المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمستفيدون في اتخاذ القرارات السليمة وبذلك تغرس الثقة بين أصحاب العمل والأطراف الأخرى مما ينعكس بدوره على زيادة الإفصاح الاختياري داخل المنظمة (علي وآخرون، 2018: 146-147).

وترى الباحثتان أن الشركة التي يكون أسلوب المراجعة فيها يحتوي على القصور يؤدي إلى انعدام الثقة في نظامها الرقابي، ونقص المصداقية في قوائمها المالية ومعلوماتها التي تقوم بالإفصاح عنها، والزيادة في الإفصاح الاختياري يؤدي إلى معالجة خلل أداء المراجعة وخلق توازن في المعلومات المنشورة.

3/ الإطار العملي للدراسة

1/3 طريقة واجراءات الدراسة

1/1/3 منهاج الدراسة

سعت الباحثتان في هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، ولتحقيق أهداف الدراسة ومن أجل الإجابة على أسئلة الدراسة، ولغرض الإلمام بمختلف جوانب الموضوع اعتمدت على المنهج الاستقرائي؛ متمثلاً في الأدب النظري الموجود في الكتب العلمية المتخصصة والمراجع والمقالات والأبحاث

والدراسات السابقة في هذا المجال، والمنهج الوصفي وذلك عن طريق وصف وتشخيص الظاهرة محل الدراسة، بالإضافة إلى تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة استمارة الاستبيان وعددها (170) استبانة، أستردها منها (159) استبانة، وبلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (149) استبانة؛ أي بنسبة استجابة (87.6%)، وهي نسبة جيدة، خلال عام 2022م، ويتكون مجتمع الدراسة من أعضاء مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين في إدارة المراجعة الداخلية وأقسامها في البنوك السعودية والبالغ عددها إحدى عشر بنكاً، حسب ما ورد في الموقع الرسمي للبنك المركزي السعودي وهي: (البنك الأهلي السعودي، البنك السعودي البريطاني، البنك السعودي الفرنسي، البنك السعودي للاستثمار، البنك العربي الوطني، بنك البلاد، بنك الجزيرة، بنك الرياض، بنك الخليج الدولي- السعودية، مصرف الراجحي، مصرف الإنماء)، والمراجعين الخارجيين بمكاتب المراجعة المُرخص لهم بمزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، أما بالنسبة للعينات فقد اختيرت العينة العشوائية من مجتمع الدراسة. حيث وزعت على مجموعته من المحاسبين والمدراء الماليين الذين يعملون في البنوك عينة الدراسة كونهم ذوي خبرة في المجال المحاسبي والمالي، وتتوفر لديهم المعرفة الكافية بمتغيرات الدراسة، واعتمدت الباحثتان في صياغة أسئلة الاستبيان على الدراسات السابقة في نفس المجال، واستخدام الأسلوب الإحصائي المناسب بالاعتماد في تحليل البيانات على برامج الحزم الإحصائية SPSS.

2/1/3 صدق أداة الدراسة

- الصدق الظاهري للأداة: وهو الصدق المعتمد على المحكمين؛ حيث تم التأكد من صدق محتوى الاستبانة، وأنها تقيس ما صُممت لقياسه، عن طريق مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومن له صُممت مسودة الاستبانة، وعرضت على عدد من الأكاديميين المتخصصين في مجال المحاسبة بجامعة الملك عبد العزيز؛ بهدف التأكد من مدى وضوح كل عبارة، وسلامة صياغتها اللغوية، وملاءمتها لتحقيق الهدف المنشود من الدراسة، وقد عدلت بعض عباراتها، وأضيف بعضها، أو حذف بحسب توجيهاتهم، ومن ثم توزيعها.

- **الاتساق الداخلي:** يقصد بصدق الاتساق الداخلي: مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة، حيث حسبت معاملات ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للاستبانة.

جدول (1/3): معاملات الارتباط بين درجة كل محور، والدرجة الكلية للاستبانة

الفقرة	معامل الارتباط
1. حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	0.934**
2. مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	0.895**
3. استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	0.845**
4. كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	0.781**
5. أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	0.836**

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.01)

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الارتباط بين درجة المحور، والدرجة الكلية للاستبانة التي ينتمي لها المحور. كانت فيها عالية؛ حيث تراوحت ما بين (0.781) و (0.934)؛ وكانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)؛ مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي، لما يعكس درجة عالية من الصدق لمحاو الاستبانة. ولتحديد علاقة كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه؛ تم حساب معامل الارتباط بيرسون؛ لإيجاد قيمة الارتباط بين كل عبارة المحور الذي تنتمي إليه، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (-1) و (+1)، وكلما اقتربت قيمة المعامل إلى الواحد الصحيح الموجب؛ دل ذلك على وجود علاقة ارتباط قوية بين العبارة والمحور الذي تنتمي إليه.

جدول (2/3): معاملات الارتباط بين درجة كل محور، والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الرئيسي: حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية		المحور الثاني: استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية		المحور الثالث: كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية		المحور الرابع: أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية	
م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
1	0.759**	1	0.705**	1	0.646**	1	0.773**

**0.635	2	**0.758	2	**0.733	2	**0.847	2	**0.803	2
**0.587	3	**0.774	3	**0.667	3	**0.625	3	**0.619	3
**0.757	4	**0.709	4	**0.699	4	**0.897	4	**0.847	4
**0.658	5	**0.650	5	**0.801	5	**0.721	5	**0.663	5
**0.756	6	**0.749	6	**0.789	6	**0.692	6	**0.648	6
						**0.789	7	**0.600	7
								**0.739	8
								**0.772	9
								**0.656	10
								**0.704	11
								**0.682	12

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.01)

يلاحظ من الجدول السابق، أن جميع معاملات الارتباطات لجميع العبارات موجبة الإشارة، ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وقد تراوحت بين (0.587-0.897)؛ مما يشير إلى تمتع العبارات جميعها اتساق داخلي صادق وجيد مع أبعادها المماثلة لها.

3/1/3 قياس ثبات أداة الدراسة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، استخدمت الباحثان معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)؛ للتأكد من ثبات أداة الدراسة عند كل مرة تستخدم فيها، وأنها تعطي درجات وقراءات متقاربة؛ حيث قيم هذا المعامل تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وإذا كانت قيم معامل الثبات تساوي الصفر؛ فهذا يعني عدم ثبات أسئلة الدراسة. وإذا كانت تساوي الواحد الصحيح؛ فيدل هذا على ثباتها.

جدول (3/3)؛ معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لمحاورها المختلفة

معامل ألفا كرونباخ	عدد العبارات	الفقرة
0.899	12	حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية
0.840	7	مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية
0.771	6	استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية
0.794	6	كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية
0.774	6	أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية
0.952	37	الاستبانة ككل

يتضح من الجدول السابق؛ أن قيم معاملات الثبات جميعها عالية؛ إذ تراوحت بين (0.771-0.899)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.952)؛ وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات؛ ومن ثم صلاحيتها للتطبيق الميداني للدراسة، وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

4/1/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

بناء على طبيعة الدراسة، والأهداف التي سعت إلى تحقيقها خلّلت البيانات التي جمعت من خلال أداة الدراسة (الاستبانة)، باستخدام الحاسب الآلي، عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences)، وقد استخدمت الباحثتان الأساليب الإحصائية التالية:

1. التكرارات، والنسب المئوية للتعرف على خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للبيانات الشخصية.
2. المتوسطات الحسابية؛ لمعرفة مدى ارتفاع استجابات أفراد العينة أو انخفاضها عن كل عبارة من عبارات المحور، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.
3. الانحرافات المعيارية؛ للتعرف على مدى انحرافات استجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات الاستبانة.
4. معامل ألفا كرونباخ، لحساب ثبات عبارات الاستبانة.
5. معامل ارتباط بيرسون، لحساب الاتساق الداخلي.
6. إجراء اختبار الفرق بين متوسطين (One – Sample T-Test)؛ لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية إحصائية بين متوسطي آراء عينة الدراسة لكل عينة على حدة. وقد اختير هذا الاختبار لمناسبته، وتوافر شروطه على بيانات الدراسة.
7. اختبار (ف) تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات مفردات عينة الدراسة نحو

محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.

8. معادلة المدى لحساب درجة الموافقة.

2/3 تحليل الفرضيات وتفسيرها

1/2/3 البيانات العامة لعينة الدراسة

بعد تقريغ البيانات الواردة في قوائم الاستبيان المستلمة من عينة الدراسة ومن

خلال استخدام الأساليب الإحصائية المختلفة كالتالي:

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس: حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للجنس.

جدول رقم (4/3): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً

للجنس

النسبة المئوية%	العدد	الجنس
67.1	100	ذكر
32.9	49	أنثى
100.0	149	المجموع

يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغت

نسبتهم (67.1%)، في حين بلغت نسبة الإناث (32.9%).

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي: حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي.

جدول رقم (5/3): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً للمؤهل العلمي

النسبة المئوية%	العدد	المؤهل العلمي
9.4	14	دبلوم
63.8	95	بكالوريوس
22.1	33	ماجستير
2	3	دكتوراه
2.7	4	أخرى
100.0	149	المجموع

يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الحاصلين على البكالوريوس؛ إذ بلغت نسبتهم (63.8%)، بينما بلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (22.1%)، ونسبة الحاصلين على الدبلوم (9.4%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على الدكتوراه (2%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي: حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي.

جدول رقم (6/3): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً للمسمى

الوظيفي

النسبة المئوية%	العدد	المسمى الوظيفي
16.8	25	محاسب
10.7	16	مدير مالي
10.0	15	مراجع داخلي
12.8	19	مراجع خارجي
49.7	74	أخرى
100.0	149	المجموع

يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المحاسبين؛ إذ بلغت نسبتهم (16.8%)، بينما بلغت نسبة المراجعين الخارجيين (12.8%)، ونسبة المدراء الماليين (10.7%)، في حين بلغت نسبة المراجعين الداخليين (10.0%) من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

- توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة: حُسبت التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.

جدول رقم (7/3): التكرارات، والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة موزعين وفقاً لسنوات الخبرة

النسبة المئوية%	العدد	سنوات الخبرة
42.3	63	أقل من 10 سنوات
22.8	34	من 10 وأقل من 15 سنة
14.1	21	من 15 وأقل من 20 سنة
20.8	31	من 20 سنة فأكثر
100.0	149	المجموع

يلاحظ من الجدول أن معظم أفراد عينة الدراسة خبرتهم (أقل من 10 سنوات)؛ إذ بلغت نسبتهم (42.3%)، يليهم أفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (من 10 وأقل من 15 سنة) بنسبة (22.8%)، وبلغت نسبة أفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (20 سنة فأكثر) (20.8%)، وكانت أقل نسبة لأفراد العينة ممن سنوات خبرتهم في الوظيفة (من 15 وأقل من 20 سنة)؛ حيث بلغت نسبتهم (14.1). وبناءً على ذلك؛ يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة الكافية في مجال العمل؛ إذ بلغت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات (57.7%)؛ ومن ثم تُعد إجابات أفراد العينة بناءً على خبرتهم وممارساتهم العملية؛ وهذا يعزز الثقة بالإجابات الواردة في الاستبانة، وإمكانية الاعتماد على نتائجها.

2/2/3 تحليل أداة الدراسة ومناقشتها

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم بناء استبانة وتطبيقها على أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (149). وقد أدخلت البيانات إلى جهاز الحاسب الآلي، وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) حُلَّت النتائج وفقاً لمجاورها؛ وذلك بعرض كل محور ثم دراسته على النحو التالي:

1/2/2/3 المحور الرئيسي: حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

خصصت الباحثان (12) فقرة لدراسة هذا المحور، والتعرف على آراء عينة الدراسة حول دور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

جدول (8/3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات حوكمة

الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1.	الإفصاح عن المعلومات العامة للبنك مثل (تاريخ التأسيس، عدد فروع البنك المحلية والأجنبية) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.22	84%	0.854	موافق بشدة	7

2.	الإفصاح عن التقارير المالية للبنك باللغة العربية والانجليزية يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.31	86%	0.941	موافق بشدة	3
3.	الإفصاح عن الخطط التطويرية للبنك مثل (خطط برامج التوسع، وتطوير الخدمات، والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة، وإدارة المخاطر) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.28	86%	0.812	موافق بشدة	5
4.	الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها يزيد من تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.41	88%	0.765	موافق بشدة	1
5.	يوجد علاقة بين حجم البنك ومستوى الإفصاح الاختياري فيه.	3.58	72%	1.165	موافق	12
6.	الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي بشكل عام إلى دعم وسلامة أداء البنك وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري.	4.29	86%	0.758	موافق بشدة	4
7.	كلما كانت الحوكمة قوية كلما كانت فعالة في تحسين درجة الوضوح والشفافية وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.38	88%	0.785	موافق بشدة	2
8.	الإفصاح عن نظام التقاعد المتبع للعاملين في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.05	81%	0.920	موافق	10
9.	الإفصاح عن الدورات التدريبية التي يتم عقدها للعاملين في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	3.99	80%	0.945	موافق	11
10.	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأسهم في البنك مثل (النسب المالية، وعدد الأسهم المصدرة للتداول، القيمة السوقية للأسهم، ومخطط نمو السهم التاريخي) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.23	85%	0.871	موافق بشدة	6
11.	الإفصاح عن اسم مكتب المراجعة الخارجي لدى البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.19	84%	0.915	موافق	8
12.	الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة المراجعة في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري.	4.15	83%	0.851	موافق	9
العبارات ككل		4.17	83%	0.538	موافق	
قيمة ت		27.428	مستوى الدلالة		0.000	

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول أن جميع عبارات المحور الرئيسي (حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية) ذات دلالة إحصائية وتراوحت نسبة الموافقة ما بين (83%) وفيما يلي وصف لترتيب عبارات المحور وفقاً لنسبة الموافقة.

- المرتبة الأولى: تأتي العبارة رقم (4) وهي (الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها يزيد من تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الأولى بنسبة موافقة (88%).
- المرتبة الثانية: تأتي العبارة رقم (7) وهي (كلما كانت الحوكمة قوية كلما كانت فعالة في تحسين درجة الوضوح والشفافية وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثانية بنسبة موافقة (88%).
- المرتبة الثالثة: تأتي العبارة رقم (2) وهي (الإفصاح عن التقارير المالية للبنك باللغة العربية والانجليزية يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (86%).
- المرتبة الرابعة: تأتي العبارة رقم (6) وهي (الممارسة السليمة للحوكمة تؤدي بشكل عام إلى دعم وسلامة أداء البنك وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري) في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (86%).
- المرتبة الخامسة: تأتي العبارة رقم (3) وهي (الإفصاح عن الخطط التطويرية للبنك مثل خطط برامج التوسع وتطوير الخدمات، والمسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع والبيئة، وإدارة المخاطر) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة الخامسة بنسبة موافقة (86%).
- المرتبة السادسة: تأتي العبارة رقم (10) وهي (الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأسهم في البنك مثل (النسب المالية، وعدد الأسهم المصدرة للتداول، القيمة السوقية للأسهم، ومخطط نمو السهم التاريخي) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة السادسة بنسبة موافقة (85%).
- المرتبة السابعة: تأتي العبارة رقم (1) وهي (الإفصاح عن المعلومات العامة للبنك مثل (تاريخ التأسيس، عدد فروع البنك المحلية والأجنبية) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة السابعة بنسبة موافقة (84%).

- المرتبة الثامنة: تأتي العبارة رقم (11) وهي (الإفصاح عن اسم مكتب المراجعة الخارجي لدى البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة الثامنة بنسبة موافقة (84%).
- المرتبة التاسعة: تأتي العبارة رقم (12) وهي (الإفصاح عن أسماء أعضاء لجنة المراجعة في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة التاسعة بنسبة موافقة (83%).
- المرتبة العاشرة: تأتي العبارة رقم (8) وهي (الإفصاح عن نظام التقاعد المتبع للعاملين في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة العاشرة بنسبة موافقة (81%).
- المرتبة الحادية عشر: تأتي العبارة رقم (9) وهي (الإفصاح عن الدورات التدريبية التي يتم عقدها للعاملين في البنك يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة الحادية عشر بنسبة موافقة (80%).
- المرتبة الثانية عشر: تأتي العبارة رقم (5) وهي (يوجد علاقة بين حجم البنك ومستوى الإفصاح الاختياري فيه) في المرتبة الثانية عشر بنسبة موافقة (72%).
- يتضح من الجدول (8/3) أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل؛ بلغ (4.17)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لدور الحوكمة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدل هذا على دور الحوكمة في تحسين الإفصاح الاختياري في البنوك السعودية. وتفسر الباحثة حصول عبارة: "الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها يزيد من تحسين الإفصاح الاختياري في البنك" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى أن تطبيق القواعد المحاسبية خاصة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية من أهم المبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات لكونها تمثل أداة فعالة

للمراقبة على البنك وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح الاختياري. أما فيما يتعلق بعبارة: " يوجد علاقة بين حجم البنك ومستوى الإفصاح الاختياري فيه"، فترى الباحثة أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى أن البنوك الكبرى تلجأ للإفصاح عن المزيد من المعلومات لكي تقلص من حجم التكاليف مما يساهم في رفع الفوائد المحتملة لصالح الإدارة وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

2/2/2/3 المحور الأول: دور مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

خصصت الباحثتان (7) عبارات، ترى أنها من أهم المهام التي يقوم بها مجلس الإدارة لدراسة دوره في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

جدول (9/3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات مجلس

الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1.	الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة واسم الرئيس التنفيذي يزيد من جودة الإفصاح الاختياري في البنك.	4.18	84%	0.897	موافق	5
2.	الإفصاح عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من 5% يزيد من جودة الإفصاح الاختياري في البنك.	4.08	82%	1.006	موافق	6
3.	كلما صغر حجم مجلس الإدارة كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الأداء والإفصاح الاختياري في البنك.	3.52	70%	1.060	موافق	7
4.	تحديد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة بدقة يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.29	86%	0.790	موافق بشدة	2
5.	أداء مجلس الإدارة أعماله بحيادية واستقلالية اتجاه المساهمين والأطراف الأخرى والتزامه باللوائح المنصوص عليها يساعد في تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.26	85%	0.742	موافق بشدة	3
6.	قيام مجلس الإدارة بوضع رؤية مستقبلية والتخطيط السليم لتجنب المخاطر يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.23	85%	0.849	موافق بشدة	4

قيام مجلس الإدارة بوضع أنظمة الرقابة الداخلية السليمة ومتابعة تنفيذها يساعد على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.34	87%	0.802	موافق بشدة	1
العبارة ككل	4.13	83%	0.608	موافق	
قيمة ت	23.418	مستوى الدلالة	0.000		

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول أن جميع عبارات المحور الأول (دور مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية) ذات دلالة إحصائية وتراوحت نسبة الموافقة ما بين (83%) وفيما يلي وصف لترتيب عبارات المحور وفقاً لنسبة الموافقة.

- المرتبة الأولى: تأتي العبارة رقم (7) وهي (قيام مجلس الإدارة بوضع أنظمة الرقابة الداخلية السليمة ومتابعة تنفيذها يساعد على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الأولى بنسبة موافقة (87%).

- المرتبة الثانية: تأتي العبارة رقم (4) وهي (تحديد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة بدقة يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثانية بنسبة موافقة (86%).

- المرتبة الثالثة: تأتي العبارة رقم (5) وهي (أداء مجلس الإدارة أعماله بحيادية واستقلالية اتجاه المساهمين والأطراف الأخرى والتزامه باللوائح المنصوص عليها يساعد في تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (85%).

- المرتبة الرابعة: تأتي العبارة رقم (6) وهي (قيام مجلس الإدارة بوضع رؤية مستقبلية والتخطيط السليم لتجنب المخاطر يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (85%).

- المرتبة الخامسة: تأتي العبارة رقم (1) وهي (الإفصاح عن أسماء أعضاء مجلس الإدارة واسم الرئيس التنفيذي يزيد من جودة الإفصاح الاختياري في البنك) يزيد من جودة الإفصاح الاختياري) في المرتبة الخامسة بنسبة موافقة (84%).

- المرتبة السادسة: تأتي العبارة رقم (2) وهي (الإفصاح عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون أكثر من 5% يزيد من جودة الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة السادسة بنسبة موافقة (82%).
- المرتبة السابعة: تأتي العبارة رقم (3) وهي (كلما صغر حجم مجلس الإدارة كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الأداء والإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة السابعة بنسبة موافقة (70%).
- يتضح من الجدول (9/3) أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور ككل؛ بلغ (4.13)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لدور مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدل هذا على دور مجلس الإدارة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. وتفسر الباحثة حصول عبارة: "قيام مجلس الإدارة بوضع أنظمة الرقابة الداخلية السليمة ومتابعة تنفيذها يساعد على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى فهم الإدارة للمشاكل التي قد تواجه البنك والتأكد من إدارتها بشكل سليم وفعال عن طريق أنظمة الرقابة الداخلية السليمة، وبالتالي تحسين الإفصاح الاختياري. أما فيما يتعلق بعبارة: "كلما صغر حجم مجلس الإدارة كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الأداء والإفصاح الاختياري في البنك"، فترى الباحثة أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى أن تكوين مجلس الإدارة يساهم في تحديد استراتيجيات الإفصاح في التقارير السنوية وعلى وجه الخصوص تحديد سياسات الإفصاح الاختياري، حيث كلما صغر المجلس كلما كان له تأثير فعال وجيد على تعزيز الأداء والإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

3/2/2/3 المحور الثاني: استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك

السعودية

خصصت الباحثتان (6) عبارات، ترى أنها من أهم المهام التي تخص استقلالية لجنة المراجعة لدراسة دورها في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

جدول (10/3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات استقلالية

لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1.	تقوم لجان المراجعة باختيار وتحديد أتعاب المراجع الخارجي مما يؤثر على استقلاليته وحياده وبالتالي التأثير على مستوى الإفصاح الاختياري في البنك.	3.90	78%	0.969	موافق	4
2.	قيام لجنة المراجعة بالإشراف والتنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة الإفصاح الاختياري في البنك.	4.11	82%	0.827	موافق	2
3.	قيام لجنة المراجعة بمراجعة وتحليل وتقييم البيانات في التقارير والقوائم المالية للمراجعة الداخلية والخارجية وتنفيذ التوصيات الواردة فيها يزيد من جودة التقارير والبيانات المالية وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.25	85%	0.746	موافق بشدة	1
4.	حصول عضو لجنة المراجعة على مكافآت مالية من البنك أو البنوك التابعة زيادة على مكافآت الخدمة يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة الداخلية وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	3.86	77%	1.003	موافق	5
5.	عندما يكون أحد أقارب عضو لجنة المراجعة عضواً في مجلس الإدارة أو أحد الموظفين التنفيذيين في البنك أو البنوك التابعة فإن ذلك يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	3.85	77%	1.007	موافق	6
6.	عندما يكون عضو لجنة المراجعة عضواً أو مديراً تنفيذياً في البنوك ذات العلاقات التجارية مع البنك أو البنوك التابعة يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	3.91	78%	0.996	موافق	3
العبارات ككل		3.98	80%	0.633	موافق	
قيمة ت		19.532	مستوى الدلالة		0.000	

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.05)

- يتضح من الجدول أن جميع عبارات المحور الثاني (دور استقلالية لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية) ذات دلالة إحصائية وتراوحت نسبة الموافقة ما بين (80%) وفيما يلي وصف لترتيب عبارات المحور وفقاً لنسبة الموافقة.
- المرتبة الأولى: تأتي العبارة رقم (3) وهي (قيام لجنة المراجعة بمراجعة وتحليل وتقييم البيانات في التقارير والقوائم المالية للمراجعة الداخلية والخارجية وتنفيذ التوصيات الواردة فيها يزيد من جودة التقارير والبيانات المالية وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الأولى بنسبة موافقة (85%).
 - المرتبة الثانية: تأتي العبارة رقم (2) وهي (قيام لجنة المراجعة بالإشراف والتنسيق بين المراجعة الداخلية والخارجية يؤدي إلى زيادة الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثانية بنسبة موافقة (82%).
 - المرتبة الثالثة: تأتي العبارة رقم (6) وهي (عندما يكون عضو لجنة المراجعة عضواً أو مديراً تنفيذياً في البنوك ذات العلاقات التجارية مع البنك أو البنوك التابعة يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (78%).
 - المرتبة الرابعة: تأتي العبارة رقم (1) وهي (تقوم لجان المراجعة باختيار وتحديد أتعاب المراجع الخارجي مما يؤثر على استقلاليته وحياده وبالتالي التأثير على مستوى الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (78%).
 - المرتبة الخامسة: تأتي العبارة رقم (4) وهي (حصول عضو لجنة المراجعة على مكافآت مالية من البنك أو البنوك التابعة زيادة على مكافآت الخدمة يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة الداخلية وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الخامسة بنسبة موافقة (77%).
 - المرتبة السادسة: تأتي العبارة رقم (5) وهي (عندما يكون أحد أقارب عضو لجنة المراجعة عضواً في مجلس الإدارة أو أحد الموظفين التنفيذيين في البنك أو البنوك

التابعة فإن ذلك يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك في المرتبة السادسة بنسبة موافقة (77%).

- يتضح من الجدول (10/3) أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل؛ بلغ (3.98)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لدور استقلالية لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدل هذا على دور استقلالية لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. وتفسر الباحثة حصول عبارة: " قيام لجنة المراجعة بمراجعة وتحليل وتقييم البيانات في التقارير والقوائم المالية للمراجعة الداخلية والخارجية وتنفيذ التوصيات الواردة فيها يزيد من جودة التقارير والبيانات المالية وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك " على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى أن لجنة المراجعة آلية هامة للكشف عن مواطن الضعف والأخطاء في التقارير والقوائم المالية، وذلك من خلال مجموعة من الأساليب والتقنيات التي تعمل على الحد من الأخطاء والغش والذي يدعم الحصول على أدلة كافية ومقنعة، وذلك لإضفاء الثقة على المعلومات والتقارير المالية للمستخدمين، وبالتالي فإن الإفصاح الاختياري للمعلومات المحاسبية يساعد في اتخاذ القرارات السليمة. أما فيما يتعلق بعبارة: " عندما يكون أحد أقارب عضو لجنة المراجعة عضواً في مجلس الإدارة أو أحد الموظفين التنفيذيين في البنك أو البنوك التابعة فإن ذلك يؤثر على استقلالية لجنة المراجعة وبالتالي على تحسين الإفصاح الاختياري في البنك. "، فترى الباحثة أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى أن لجنة المراجعة المستقلة تعتبر خط دفاع لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذات العلاقة، وتكمن أهميتها في دورها المرتبط بالإشراف على أنشطة الشركة والمراجعين الخارجيين مما يساهم في تحسين الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك تم قبول

الفرضية الثانية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين

استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

4/2/2/3 المحور الثالث: كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

خصصت الباحثتان (6) عبارات، ترى أنها من أهم المهام لكفاءة المراجعة

الداخلية ولدراسة دورها في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

جدول (11/3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات كفاءة

المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

م	العبرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1.	تحقيق التفاعل والتكامل بين المراجعين الداخليين يؤثر على توسيع وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.11	82%	0.854	موافق	6
2.	الكفاءة المهنية والتدريب والتعليم المستمر للمراجعين الداخليين لدى البنك يؤثر على تقديم إفصاحات اختيارية موسعة وزيادة الادراك لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية.	4.13	83%	0.929	موافق	5
3.	توزيع مهام المراجعة الداخلية على المراجعين حسب الخبرات والتأهيل يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.15	83%	0.828	موافق	4
4.	متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي يزيد من كفاءة الأداء وزيادة الإفصاح الاختياري في البنك.	4.25	85%	0.793	موافق بشدة	2
5.	المراجعة الداخلية الفعالة تعتبر تأكيد على استمرارية البنك من خلال دقة المعلومات التي تقدمها وبالتالي تزيد من كفاءة الإفصاح الاختياري في البنك.	4.25	85%	0.795	موافق بشدة	1
6.	تطوير المراجعة الداخلية يساهم بفاعلية تطبيق حوكمة الشركات وبالتالي زيادة فاعلية الإفصاح الاختياري في البنك.	4.16	83%	0.846	موافق	3
العبارات ككل		4.17	83%	0.627	موافق	
قيمة ت	23.597	مستوى الدلالة		0.000		

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.05)

- يتضح من الجدول أن جميع عبارات المحور الثاني (دور كفاءة المراجعة الداخلية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية) ذات دلالة إحصائية وتراوحت نسبة الموافقة ما بين (83%) وفيما يلي وصف لترتيب عبارات المحور وفقاً لنسبة الموافقة.
- المرتبة الأولى: تأتي العبارة رقم (5) وهي (المراجعة الداخلية الفعالة تعتبر تأكيد على استمرارية البنك من خلال دقة المعلومات التي تقدمها وبالتالي تزيد من كفاءة الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الأولى بنسبة موافقة (85%).
 - المرتبة الثانية: تأتي العبارة رقم (4) وهي (متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من قبل المراجع الداخلي يزيد من كفاءة الأداء وزيادة الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثانية بنسبة موافقة (85%).
 - المرتبة الثالثة: تأتي العبارة رقم (6) وهي (تطوير المراجعة الداخلية يساهم بفاعلية تطبيق حوكمة الشركات وبالتالي زيادة فاعلية الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (83%).
 - المرتبة الرابعة: تأتي العبارة رقم (3) وهي (توزيع مهام المراجعة الداخلية على المراجعين حسب الخبرات والتأهيل يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (83%).
 - المرتبة الخامسة: تأتي العبارة رقم (2) وهي (الكفاءة المهنية والتدريب والتعليم المستمر للمراجعين الداخليين لدى البنك يؤثر على تقديم إفصاحات اختيارية موسعة وزيادة الادراك لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية) في المرتبة الخامسة بنسبة موافقة (83%).
 - المرتبة السادسة: تأتي العبارة رقم (1) وهي (تحقيق التفاعل والتكامل بين المراجعين الداخليين يؤثر على توسيع وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة السادسة بنسبة موافقة (82%).
 - يتضح من الجدول (11/3) أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل؛ بلغ (4.17)؛ مما يشير - في ضوء المتوسط الحسابي - إلى وجود

موافقة لدور كفاءة المراجعة الداخلية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدل هذا على دور كفاءة المراجعة الداخلية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. وتفسر الباحثة حصول عبارة: " المراجعة الداخلية الفعالة تعتبر تأكيد على استمرارية البنك من خلال دقة المعلومات التي تقدمها وبالتالي تزيد من كفاءة الإفصاح الاختياري في البنك " على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى أنه كلما زاد نشاط المراجعة الداخلية وزادت فعاليتها في قيامها بعمليات الرقابة والاشراف على جميع مراحل إعداد التقارير المالية، زاد من جودتها وخفض من المخاطر المحيطة، وبالتالي زيادة كفاءة الإفصاح الاختياري. أما فيما يتعلق بعبارة: " تحقيق التفاعل والتكامل بين المراجعين الداخليين يؤثر على توسيع وتحسين الإفصاح الاختياري في البنك"، فتري الباحثة أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى أن طبيعة عمل المراجعة الداخلية تتطلب أن تتوافر في أعضائها الكفاءة والقدرة على العمل بروح الفريق والخبرة الكافية في مجال المحاسبة والمراجعة، وذلك للتأكد من قدرتهم على القيام بوظائفهم على أكمل وجه، ومنه تحسين الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

5/2/2/3 المحور الرابع: أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

خصصت الباحثتان (6) عبارات، ترى أنها من أهم المهام التي تخص أداء المراجعة الخارجية لدراسة دورها في تحسين الإفصاح الاختياري.

جدول (12/3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والترتيب لعبارات أداء

المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1.	إعداد تقارير المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	4.21	84%	0.772	موافق بشدة	1
2.	وجود آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في البنك محل المراجعة يؤثر على قدرة المراجع الخارجي على تقديم إفصاحات اختيارية موسعة.	3.98	80%	0.938	موافق	3
3.	مدة بقاء المراجع الخارجي في البنك يؤثر على قدرته في تحسين الإفصاح الاختياري في البنك.	3.83	77%	0.894	موافق	4
4.	التأهيل العلمي والمهني للمراجع الخارجي يزيد من كفاءة المراجعة للتقارير والقوائم المالية وبالتالي تحسن الإفصاح الاختياري في البنك.	4.17	83%	0.866	موافق	2
5.	كلما كبر حجم مكتب المراجعة الخارجي وزاد عدد عملائه كلما كان في مركز أقوى لتقديم إفصاحات إضافية اختيارية للبنك.	3.82	76%	0.934	موافق	5
6.	التخصص الصناعي لمكتب المراجعة الخارجي يؤدي إلى زيادة الإفصاحات الاختيارية في البنك.	3.70	74%	0.986	موافق	6
العبارات ككل		3.95	79%	0.636	موافق	
قيمة ت	18.840	مستوى الدلالة		0.000		

❖ وجود دلالة عند مستوى (0.05)

يتضح من الجدول (17/3) أن جميع عبارات المحور الرابع (أداء المراجعة الخارجية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية) ذات دلالة إحصائية وتراوح نسبة الموافقة ما بين (79%) وفيما يلي وصف لترتيب عبارات المحور وفقاً لنسبة الموافقة.

- المرتبة الأولى: تأتي العبارة رقم (1) وهي (إعداد تقارير المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الأولى بنسبة موافقة (84%).

- المرتبة الثانية: تأتي العبارة رقم (4) وهي (التأهيل العلمي والمهني للمراجع الخارجي يزيد من كفاءة المراجعة للتقارير والقوائم المالية وبالتالي تحسن الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الثانية بنسبة موافقة (83%).
- المرتبة الثالثة: تأتي العبارة رقم (2) وهي (وجود آليات الحوكمة الداخلية والخارجية في البنك محل المراجعة يؤثر على قدرة المراجع الخارجي على تقديم إفصاحات اختيارية موسعة) في المرتبة الثالثة بنسبة موافقة (80%).
- المرتبة الرابعة: تأتي العبارة رقم (3) وهي (مدة بقاء المراجع الخارجي في البنك يؤثر على قدرته في تحسين الإفصاح الاختياري في البنك) في المرتبة الرابعة بنسبة موافقة (77%).
- المرتبة الخامسة: تأتي العبارة رقم (5) وهي (كلما كبر حجم مكتب المراجعة الخارجي وزاد عدد عملائه كلما كان في مركز أقوى لتقديم إفصاحات إضافية اختيارية للبنك) في المرتبة الخامسة بنسبة موافقة (76%).
- المرتبة السادسة: تأتي العبارة رقم (6) وهي (التخصص الصناعي لمكتب المراجعة الخارجي يؤدي إلى زيادة الإفصاحات الاختيارية في البنك) في المرتبة السادسة بنسبة موافقة (74%).
- يتضح من الجدول (12/3) أن المتوسط الحسابي لكافة إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور ككل؛ بلغ (3.95)؛ مما يشير- في ضوء المتوسط الحسابي- إلى وجود موافقة لدور أداء المراجعة الخارجية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. كما يشير الجدول إلى أن مستوى دلالة الاختبار (t) أقل من (0.05)، وهو مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة؛ ويدل هذا على دور أداء المراجعة الخارجية في تحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية. وتفسر الباحثة حصول عبارة: "إعداد تقارير المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها يؤدي إلى تحسين الإفصاح الاختياري في البنك" على الترتيب الأول بدرجة استجابة (موافق بشدة)، من وجهة نظر المشاركين في الدراسة؛ إلى أن ذلك يعود إلى أن الالتزام بتطبيق معايير المراجعة

يساهم في ضبط جودة التقارير المالية للشركة وفحصها ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية وتدعيم الثقة فيها وزيادة مصداقيتها، وبالتالي مساهمتها في تحسين الإفصاح الاختياري. أما فيما يتعلق بعبارة: " التخصص الصناعي لمكتب المراجعة الخارجي يؤدي إلى زيادة الإفصاحات الاختيارية في البنك"، فتري الباحثة أن هذه العبارة أخذت الترتيب الأخير من حيث الأهمية؛ وتعزو الباحثة ذلك إلى أن الإفصاح عن نوع وتخصص مكتب المراجعة الخارجي يساعد على التعرف على نوع الشركة ونوع المعلومات المقدمة للمراجعة وبالتالي تحسين مستوى الإفصاح الاختياري. وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية.

3/3 النتائج والتوصيات

1/3/3 نتائج

1. تساهم آليات الحوكمة كأداة تستخدمها البنوك لإحكام عملية الرقابة على تصرفات وأداء الإدارة بشكل يضمن حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة في زيادة الاهتمام بالإفصاح المحاسبي الاختياري وتحسين مستواه.
2. نجد وفقاً للجنس أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغت نسبتهم (67.1%)، في حين بلغت نسبة الإناث (32.9%).
3. نجد وفقاً للمؤهل العلمي أن معظم أفراد العينة يحملون مؤهلاً جامعياً؛ مما يدل على تمتع القطاع البنكي السعودي بكفاءات وكوادر قادرة على مواكبة التطور في شتى المجالات؛ حيث بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس فما فوق (87.9%).
4. نجد وفقاً لسمى الوظيفي أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من المحاسبين بنسبة (16.8%).

5. نجد وفقاً للخبرة نجد أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون الخبرة الكافية في مجال العمل؛ إذ بلغت نسبة الذين تزيد خبرتهم عن 10 سنوات (57.7%).
6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة لدور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري وفق متغير الجنس، في جميع المجالات باستثناء مجال (مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري).
7. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة لدور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري والتي تعزى للمؤهل العلمي، في جميع المجالات.
8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات المشاركين في الدراسة لدور حوكمة الشركات في تحسين الإفصاح الاختياري والتي تعزى لسنوات الخبرة، في جميع المجالات باستثناء مجال (كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية).
9. تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، حيث تُعد حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة Enache and Hussainey (2020)، ودراسة Scaltrito (2016)، ودراسة Assidi (2020)، ودراسة Ho & Taylor (2013).
10. تم قبول الفرضية الأولى التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجلس الإدارة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، حيث وفقاً لمبادئ الحوكمة فإنه يشرف على كل إدارة بنك مجلس إدارة مسؤول عن حماية حقوق المساهمين وضمان مصالحهم من خلال تعزيز دور الإفصاح الاختياري والشفافية والوضوح والتقليل من عمليات الغش والاحتيال والتلاعب، وتتفق هذه النتيجة مع ما

جاء في دراسة القيصري (2019)، ودراسة Zhou (2019)، كما وتختلف مع دراسة Alam & Akhter (2017).

11. تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية لجنة المراجعة وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، فالدور الذي تؤديه لجنة المراجعة كآلية من آليات الحوكمة دوراً مهماً وفعالاً، وذلك من خلال زيادة الثقة والشفافية في المعلومات التي تفصح عنها البنوك، عن طريق إعداد التقارير المالية، والإشراف على المراجعة الداخلية في البنك، وكذلك دعم آلية المراجعة الخارجية مع الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة بخيت (2018)، ودراسة طه (2019).

12. تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المراجعة الداخلية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، حيث تعتبر المراجعة الداخلية أحد أهم آليات الحوكمة التي تساعد على تلبية احتياجات المستخدمين والتي تعبر عن الهدف الرئيسي من الإفصاح الاختياري، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة أحمد (2016)، دراسة الشمري (2011).

13. تم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء المراجعة الخارجية وتحسين الإفصاح الاختياري للبنوك السعودية، حيث تقوم المراجعة الخارجية بتوفير معلومات إجبارية أو اختيارية تساعد في تقييم الموقف المالي للبنك، كما توفر معلومات تساعد في اتخاذ قرارات حول امكانية الاستثمار في البنك، والتحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة للتأكد من صحة العمليات المالية، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة أحمد (2016).

2/3/3 التوصيات

1. ضرورة سعي الشركات لعقد الدورات التدريبية للمدراء حول الحوكمة والإفصاح الاختياري وذلك لتطوير قدراتهم المعرفية وزيادة خبرتهم.
2. ضرورة بذل المزيد من الجهود لتنمية وتطوير حوكمة الشركات في كافة الدول، والعمل على تطبيقها بشكل فعلي وتبنيها كثقافة مرتبطة بالشركات، وذلك لدى فعاليتها وأهميتها الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي العام.
3. العمل على زيادة الوعي بأهمية الإفصاح الاختياري وحث الشركات على زيادة مستوى الإفصاح عن معلوماتهم.
4. الحث على رفع مستوى الإفصاح الاختياري والارتقاء به ليصبح مماثلاً للإفصاح الإلزامي في أهميته.
5. ضرورة زيادة مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات التي تتمتع بإدارة جيدة للعلاقات مع أصحاب المصالح بالبنك، وتقديم مزيد من الإفصاح اختياريًا عن معلومات مفيدة تفي باحتياجاتهم من المعلومات الخاصة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- أبو شعبان، عماد إبراهيم، (2012)، خصائص حوكمة الشركات الجيدة، 3. [/https://ar.businessemt.com](https://ar.businessemt.com)
- أبو شلوع، هديل توفيق أبو اليزيد، (2013)، محددات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة - دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة طنطا، 23-55.
- أحمد، عماد محمد رياض، (2020)، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري وتأثيرها التفاعلي على الأداء بالشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 24، العدد 4، 1-51.
- أحمد، عوض الحاج حسن، (2016)، دور آليات حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني، رسالة ماجستير، جامعة النيلين، السودان، 53-67.
- أصميدة، خالد أبو راوي ميلاد، المشيجي، هشام حسن عواد، محمد، دعاء عبد الرحيم، إبراهيم عبد القادر، (2013)، دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية - دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة حلون، ليبيا.
- آندية، خالد علي، (2016)، قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، العدد 9.
- الباز، ماجد مصطفى علي، (2017)، العلاقة بين الإفصاح الاختياري وإدارة الأرباح في ضوء نظرية أصحاب المصالح: مؤشر مقترح للإفصاح الاختياري مع أدلة تطبيقية،

الفكر المحاسبي - مصر، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد 21، العدد 4، 582.

- بخت، حمدان إبراهيم ضوالببت، (2019)، أدور الآليات الداخلية المحاسبية للحوكمة المصرفية في الإفصاح الاختياري لتحقيق جودة معلومات التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
- بريك، دعاء أحمد سعيد فارس، (2020)، "أثر هيكل الملكية على العلاقة بين مستوى الإفصاح الاختياري وتكلفة رأس المال: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق، مصر.
- بشير، الخير محمد أحمد، (2015)، آليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، القاهرة.
- الجنيد، هاجر؛ وعوض، آمال، (2017)، دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة السعودية "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- جودة، فكري عبد الغني محمد، (2008)، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية - دراسة حالة بنك فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.
- حسن، نصر طه، (2017)، دور الإفصاح الاختياري في بيئة التقرير المالي: أدلة عملية من بيئة الأعمال السعودية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد 21، العدد 2، 790-846.

- سامي، مجدي محمد، (2009)، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وآثرها على جودة القوائم المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد السادس، العدد السادس والأربعين، الاسكندرية، 75.
- السحار، أكرم صابر، (2015)، العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- سند، ياسر تاج السر محمد؛ ودرار، لبنى محمد حسن، (2015)، آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل- دراسة ميدانية، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1، الخرطوم، السودان، 800.
- السيد، محمد صابر حمودة، (2016)، نحو مؤشر الإيجابي والاختياري وتأثيره على تكلفة رأس المال، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 30، العدد 1، القاهرة، 387.
- الشلاحي، بندر مرزوق، (2012)، تحديد طبيعة الإفصاح الاختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.
- الشنطي، أيمن محمد، (2019)، أثر الحوكمة في رفع كفاءة الإفصاح الاختياري لدى الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية على شركات التأمين الأردنية، المجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 36، الأردن، 87-80.
- الشنطي، وسام رمضان، (2016)، دور محاسبة الموارد البشرية في رفع كفاءة الأداء المالي- دراسة ميدانية وتطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 62.
- صديقي، خضرة، (2019)، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، المعهد المصري للدراسات، 7. <https://eipss.site>

- عابد، محمد نواف، (2018)، أثر الإفصاح الاختياري على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في بورصة فلسطين: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك وقطاع التأمين، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة، العدد 13، 20.
- عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم يحيى، (2013)، انعكاسات تطبيق آليات الحوكمة على الشركات المساهمة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 17، العدد 1، 241-224.
- عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد، (2013)، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية: دراسة اختبارية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- عبد الفتاح، محمد لطفي، (2009)، حوكمة الشركات أساس الحفاظ على الاقتصاد الوطني، مقال منشور بصحيفة الاقتصادية السعودية، 18 مارس، العدد 5790.
- عبد الله، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، (2016)، ركائز الضبط المؤسسي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري: بحث ميداني على عينة من المصارف السودانية، مجلة الدراسات العليا، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، المجلد الرابع، العدد الخامس عشر، 236.
- عفيفي، هلال، (2008)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية - دراسة اختبارية في البيئة المصرية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد 30، العدد 1، مصر.
- علي، كمال عبد السلام؛ وعلي، علي إبراهيم؛ وحسان، مروة حسن محمد، (2018)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد 1، العراق، 851.
- عودة، ريم راسم محمود، (2017)، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

- عيسى، شقيب؛ إبراهيم، عدلي، (2016)، الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة بالتطبيق على حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، الجزائر.
- الفضل، إبراهيم عثمان مكي، (2016)، دور آليات حوكمة مهنة المراجعة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي، رسالة ماجستير، جامعة النيلين. السودان، 96-108.
- القصيري، باسل محمد قاسم، (2019) أثر هيكل مجلس الإدارة على الإفصاح الاختياري في البنوك التجارية الاردنية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.
- لائحة حوكمة الشركات.. ما الجديد؟، مقال منشور بجريدة العرب الاقتصادية الدولية، 20 فبراير، (2017). <http://www.shaimaatalla.com>. showthread.
- مركز حوكمة الشركات، (2018)، جامعة فيصل. <https://news.alfaisal.edu/ar>.
- نجا، أماني محمد إبراهيم، (2019)، دراسة دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 10، العدد 4، 224-975.
- يونس، نجات محمد مرعي، (2019)، أثر الإفصاح الاختياري على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك المدرجة بالبورصة السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1، 230.

المراجع الأجنبية

- Agyei-Mensah, B. K. (2019), "The effect of audit committee effectiveness and audit quality on corporate voluntary disclosure quality". African Journal of Economic and Management Studies.
- Al-Shammari, B. and Al-Sultan, W. (2010), "corporate governance and voluntary disclosure in Kuwait". International journal of Disclosure and Governance 7(3): 262-280.
- Ali, H. M. (2020). Corporate governance developments in the Saudi Arabia and Malaysia. UUM Journal of Legal Studies, 10(1), 185-214.
- Healy Palepu, K.G. (2004), "information asymmetry corporate disclosure and the capital markets, A review of empirical disclosure literature. journal of intellectual capital. P282-293.
- Ho, P.-L., & Taylor, G. (2013), Corporate governance and different types of voluntary disclosure: Evidence from Malaysian listed firms. Pacific Accounting Review, 25 (1), 4-29.
- James Chen. (2021), Corporate Governance. INVESTOPEDIA ACADEMY, pp1 <https://www.investopedia.com/>.
- marina, all. (2018), The Role of Corporate Governance Mechanisms in Reducing the Asymmetry of Accounting Information to Rationalize Investment Decisions (Field Study on a Sample of Banks in Khartoum State, pp:198-212.
- Saha, R. and K. C. Kabra. (2020), Does corporate governance influence firm performance? Evidence from India, Economics and Business Review 5(4): 70-89.
- Tian, Yu and Chen, Tingliang, (August, 2009). "Concept of Voluntary Information disclosure and Review of .31 Relevant studies", International Journal of Economics and Finance, Volume No 2, PP 55.

